قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

انعكاس سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة

The sustainable management of land and water resources in agriculture under the policy of agricultural and rural renewal in Algeria

الماحي ثورية [1] *، أوزال عبد القادر [2]
[1] جامعة البليدة 2 – الجزائر
[2] جامعة البليدة 2 – الجزائر

Key words:

Agricultural and rural renewal policy

Sustainable management

Earth resources

Water Resources.

Abstract

Algeria aims to develop the agricultural sector, to achieve food security and enable it to contribute to economic development. Therefore, a group of agricultural policies were adopted, since the rural and agricultural renewal policy since 2009 is considered the most important policy the sector has known, and which carries in its programs, the principles of sustainable development in the management of the sector..Through this study, we seek to identify the repercussions of the policy of rural and agricultural renewal in Algeria on the Sustainable management of land and water resources. The analytical study that we conducted showed a set of indicators through which we were able to find that the state support for the extraction of groundwater And its use in agricultural irrigation, low water pricing, and surface irrigation technology that dominates the sector, exposes this resource to scarcity and threatens its sustainability. The policy of rural renewal did not actually achieve significant results on the level of expansion of forest and agricultural areas, nor on the level of combating desertification, erosion, but studies showed that excessive use of fertilizers threatens their sustainability..

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :2020-02-06
المراجعة : 2020-07-29
القبول : 2020-10-07

الكلمات المفتاحية:
سياسة التجديد الفلاحي والريفي، التسيير المستدام، الموارد الأرضية، الموارد المائية.

ملخص

تسعى الجزائر منذ الاستقلال الى تطوير القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية. لذلك انتهجت مجموعة من السياسات الزراعية حيث تعتبر سياسة التجديد الريفي والفلاحي منذ سنة 2009 أهم سياسة عرفها القطاع والتي تحمل في برامجها خاصة الجوارية مبادئ التنمية المستدامة في تسيير القطاع . ان اشكالية التنمية في الوقت الحالي هي استدامة الموارد الطبيعية حيث الممارسات الزراعية باتت تشكل خطرا على البيئة. من خلال هذه الدراسة نسعى الى التعرف على انعكاسات سياسة التجديد الريفي و الفلاحي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية، وقد بينت الدراسة التحليلية التي قمنا بها من خلال مجموعة من المؤشرات والتي من خلالها استطعنا ان نتوصل الى أن دعم الدولة لاستخراج المياه الجوفية واستخدامها في الري الزراعي و تسعيرة المياه المتدنية و تقنية الري السطحي التي تغلب على القطاع والغير مقتصدة للمياه تعرض هذا المورد للندرة و تهدد استدامته. لم تحقق سياسة التجديد الريفي في الواقع نتائجا كبيرة على مستوى توسيع المساحات الغابية والزراعية ولا على مستوى محاربة التصحر والانجراف و التعرية لكن بينت الدراسات أن الاستخدام المفرط في الأسمدة والأدوية الزراعية يهدد طبيعة الأراضي والمياه الجوفية ويهدد استدامتها.

* Corresponding author at: Ali Lounicy university Blida2, ALGERIA
Email : elmahit2001@yahoo.fr

1- مقدمة

عرف تسيير القطاع الزراعي في الجزائر مراحل متعددة منذ الاستقلال فقد انتهجت الدولة العديد من السياسات الزراعية لتحقيق تنمية زراعية تستجيب لتطلعات المجتمع الذي يرتبط أمنه الغذائي بهذا النشاط أولا ثم بتطلعات الاقتصاد الوطني.

يمكن تصنيف السياسات الزراعية في الجزائر الى مرحلتين، مرحلة ما قبل سنة 2000 التي انتهجت فيها الدولة سياسات غلب عليها التسيير الاشتراكي للمستثمرات والتي كانت عبارة عن دواوين فلاحية تخضع للتسيير الذاتي ولم يتم تجزئتها الى مستثمرات جماعية و فردية ليسهل تسييرها حتى سنة 1987 ثم جاءت مرحلة التوجيه الفلاحي منذ 1990 ولم يعرف القطاع سياسات واضحة إلا في المرحلة الثانية بعد تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ليدعم بعد ذلك بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. بينما ارتسمت مبادئ الاستدامة في السياسات الزراعية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2004 وفي سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009. وقد تضمنت هذه السياسة برامجا جوارية PPDRIلاستدامة التنمية الزراعية والريفية .

سنحاول من خلال بحثنا هذا الاجابة على الاشكالية التالية:"**كيف انعكست سياسة التجديد الريفي والفلاحي المنتهجة من طرف الدولة منذ سنة 2009 الى اليوم على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الجزائر ؟**"

يتفرع عن هذه الاشكالية الى سؤالين هما:

-هل عملت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على تحقيق التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية ؟

- هل تمكنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي من تحقيق التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية ؟

بما أن التسيير المستدام يرتبط بالاستدامة وبالتالي بالبعد البيئي وللإجابة على اشكالية البحث نطرح الفرضية التالية:

-تبنت سياسة التجديد الريفي والفلاحي البعد البيئي في التنمية الزراعية والريفية مما جعلها تراعي التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية.

للتأكد من صحة الفرضية أو من عدمها نتبع المنهج الاستنباطي باستخدام أداتيه الوصف ثم التحليل وفق الخطوات التالية:

- الاطار المفاهيمي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والتسيير المستدام للموارد.

- تسيير الموارد الأرضية والمائية في الجزائر في اطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

- انعكاس سياسة التجديد الريفي على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية.

- مناقشة النتائج والتأكد من الفرضية المطروحة و التوصيات

هدف الدراسة: تحاول هذه الدراسة التعرف على واقع التسيير ومدى استدامته للموارد الأرضية و المائية ضمن برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مضمونها حيث تهتم بانعكاس السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة على استدامة رأس المال الطبيعي المستخدم من طرف الزراعة والمتمثل في الأراضي والمياه من حيث الاستخدام الكيفي والكمي، حيث تقوم الدراسة بتتبع تأثير برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الأراضي والمياه على المستوى الوطني.

صعوبات الدراسة: ان اشكالية الدراسات المتخصصة في الميدان الزراعي تتمثل بالدرجة الأولى في قلة الاحصائيات و تقادمها، فعلى سبيل المثال يتعسر الحصول على احصاء سنوي محدث للكميات المستهلكة من المياه في الزراعة و كذا عدد الآبار أو مخصصات الري الزراعي و كميات المخصبات الكيماوية و المبيدات المستخدمة غلى المستوى الوطني في الزراعة أو قياس سنوي لدرجات الملوحة و التركيب العضوي و الكيميائي للتربة، وخاصة آثار الزراعة على البيئة ومستوى التلوث...

يحب الاشارة أن ما يقابل النقص في التحديث السنوي للإحصائيات الخاصة بتسيير الموارد في الزراعة هو الاستقرار الذي يعرفه هذا القطاع في استخدام عوامل الانتاج بما فيها الموارد المائية والأرضية والاستخدام التقني لسنوات. حيث لا تتغير الاحصائيات بصورة كبيرة إلا عند الدخول في تطبيق سياسة زراعية جديدة لذلك اقتصرت دراستنا على مرحلة سياسة التجديد الريفي و الفلاحي منذ سنة 2009.

2.الاطار المفاهيمي لسياسة التجديد الريفي والتسيير المستدام للموارد: أي التعريف بمتغيرات الدراسة

1.2. سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

جاءت الدولة سنة 2009 بعد قانون التوجيه العقاري الصادر في 3-08-2008 بسياسة التجديد الفلاحي والريفي تصحيحا لإخفاقات السياسات الزراعية التي توالت منذ 1962 بديناميكية جديدة وهي "العمل على التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني مع ضرورة تحويل القطاع الزراعي الى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة"[1]. و قد تم الغاء منصب الوزير المنتدب عن التنمية الريفية الذي استحدث سنة 2002 لتضم مهامه الى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2008.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أو ركائز، وإطار تحفيزي للركائز الثلاث و هي: [2]

1. التجديد الفلاحي RA.

2. التجديد الريفي RR.

3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT.

أولا:التجديد الريفي: يهدف إلى التطوير المتكامل والمتوازن والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين. تسعى هذه المشاريع الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار المجتمعات وقد اندرجت هذه المشاريع الجوارية ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT, 2025).

يهتم التجديد الريفي بتحسين مستوى الحياة والإنتاج في المناطق الصعبة كالجبال، السهوب والصحراء. يقوم على المشاركة المجتمعية ويعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد، جماعات محلية، التعاونيات، المنظمات المهنية، المستثمرين الزراعيين، معاهد التكوين، القروض. ونجد نشاط التجديد الريفي قد شمل كل المجالات (كالحرف، مياه الشرب، الكهرباء، تثمين التراث الثقافي....)، وترقية التداخل القطاعي.

ثانيا : **التجديد الفلاحي** : يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام. كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام "الشعبة" وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك. الشعب ذات الأولوية في هذا البرنامج هي: الحبوب، الخضر الجافة، علف الحيوانات، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، زراعة الزيتون، التمور، الطماطم الصناعية، البذور، الشتلات، النقلات، اقتصاد المياه.

ثالثا : برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT:

جاء هذا البرنامج ليدعم كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي والفلاحي ولتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، أهدافه هي:

1. عصرنة طرق الإدارة الزراعية.

2. استثمار أكثر فاعلية في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، ليسمح بانتقال أحسن للتكنولوجيا إلى ميدان الإنتاج.

3. تقوية القدرات المادية والبشرية على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلين في القطاع.

4. تقوية خدمات المراقبة و الرعاية البيطرية والحماية النباتية، وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات والمراقبة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

رابعا: الإطار التحفيزي: وهو عبارة عن مجموع الإجراءات، الأدوات والأجهزة الموضوعة في متناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT). تتمثل هذه الأدوات في التالي:

- اعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم.
- اجراءات واضحة وتحفيزية للاستثمار الخاص.
- تأمين الوصول الى الموارد الطبيعية من مياه الري والأصول العقارية.
- تسهيل الوصول للخدمات المالية (الشباك الوحيد، قرض الرفيق، قرض التحدي، صندوق الضمان الفلاحي....)
- تنظيم و استقرار الأسواق.
- كما خصصت الدولة غلافا ماليا قدره 1000 مليار دينار[3] كميزانية تسيير وتجهيز في اطار المخطط الرباعي (2010-2014).

2.2. **مفهوم التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية**: نعرف أولا بالمورد الطبيعي ثم التسيير المستدام للموارد الطبيعية كون الأراضي والمياه عبارة عن موارد طبيعية.

- تعريف المورد الطبيعي: يعرفه ستيجلينز (1989) بأنه المورد الموجود في الطبيعة، ولم ينتج من طرف الإنسان، حيث يميز ستيجلينز بين الموارد الطبيعية كالآتي:[4]

- الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، مثل النفط .

- الموارد الطبيعية القابلة للتزايد مثل الأسماك

- الموارد الطبيعية التي لا تنضب ولكن غير قابلة للتزايد الأراضي، المد والجزر والشمس.

- الموارد القابلة لإعادة الاستخدام (التدوير) كالمعادن .

لايصبح المورد الطبيعي موردا اقتصاديا إلا بعد استخراجه من وضعه الطبيعي واستخدامه فعليا لتحقيق منفعة ما.

- **التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة**: هو التسيير المؤسساتي والقانوني والمجتمعي المتكامل الذي تهدف من خلاله السلطات والأطراف الفاعلة الاستخدام الأمثل للموارد في الانتاج الزراعي. ونقصد بالاستدامة في التسيير هو الاستخدام الحالي للموارد بما يستجيب لمتطلبات التنمية دون المساس بحق الأجيال المستقبلية أو حرمانها من الاستفادة المماثلة من هذه الموارد. أما بالنسبة للاستخدام الأمثل لهذه الموارد فهو استهلاكها لأغراض الزراعة استهلاكا يحقق الجدوى الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية.

-الجدوى الاقتصادية : أي استخدام هذه الموارد الطبيعية من أجل أغراض التنمية ولأهداف اقتصادية حيث يجب العمل على رفع انتاجية هذه الموارد.

- العدالة الاجتماعية: وتتحقق بضمان المساواة في فرص الاستفادة من هذه الموارد بين الأجيال وذلك بالحفاظ على هذا المخزون الطبيعي بنفس الكفاءة الانتاجية للأجيال اللاحقة.

- السلامة البيئية: بالحفاظ على هذه الموارد من الاستنزاف والاستهلاك المفرط والتلوث.

لقد ارتبطت الاستدامة بالتسيير بعد إدراج البعد البيئي في تسيير الموارد، لذلك سوف نسلط الضوء من خلال دراستنا على هذا الجانب في تسيير الموارد الأرضية والمائية في الزراعة.

3. واقع تسيير الموارد الأرضية الزراعية في الجزائر

مساحة الجزائر تعادل 238.174.100 هكتار لكن لا تمثل المساحة الزراعية القابلة للاستعمال سوى 4% من هذه المساحة الكلية أي ما يمثل حوالي 8.4 مليون هكتار.[5] .تمثل الأراضي المحروثة 88.82% من المساحة المستغلة وتمثل من هذه النسبة 43.27% أراضي قابلة للحرث لكن هي في حالة راحة.

الجدول1: توزع الأراضي زراعيا في الجزائر

استغلال الأراضي			المساحة (هكتار)	%من SAU
المساحة الزراعية المستغلة SAU	أراضي محروثة 7501395ه كتار	الزراعات السنوية (حبوب، بستنة، زراعة العلف...)	4254887	%88.82
		أراضي في حالة راحة	3.246.508	
	زراعات دائمة 944095هكتار	زراعة أشجار الفواكه	841.545	11.18%
		زراعة الكروم	77.730	
		المروج الطبيعية	24.820	
	إجمالي المساحة الزراعية المستغلة SAU		8.445.490	100%
أراضي أخرى	أراضي رعوية		32.942.086	
	أراضي البراري		2.504.990	
	غابات		4.255.840	
إجمالي الأراضي الزراعية SAT			42.443.860	
الأراضي غير خصبة غير موجهة للزراعة			188.969.410	
المساحة الكلية للدولة			238.174.100	

المصدر: إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية موقع الديوان الوطني للإحصائيات 2011.

1.3. سياسات تسيير العقار الزراعي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

في إطار التجديد الريفي و الفلاحي 2009 اعتمدت الدولة على خمس سياسات لحل مشاكل العقار الزراعي التي تخبط فيها القطاع منذ الاستقلال وهي:[6]

1.1.3.تطبيق القانون 03-10 الصادر في 15 أوت 2010 و الذي يحدد شروط وطرق استغلال أراضي الدولة الخاصة، وذلك بتغيير حق الانتفاع droit de jouissance بقانون حق الملكية بالامتياز. سياسة الحيازة بالامتياز تم تطبيقها على كل من :[7]

- الأراضي الخاصة ملك للدولة (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية)، وقد تم الفصل في إشكالية خوصصة هذه الأخيرة وتركها ملك للقطاع العام، حيث جاء القانون 3-10 الصادر في 15 أوت 2010 الذي حدد ميكانيزمات وشروط استغلال الأراضي الخاصة ملك للدولة والذي نشر بالتفصيل في الجريدة الرسمية رقم 46 في 18 أوت 2010.

- كما تم تطبيق الحيازة بالامتياز على أراضي الاستصلاح الزراعي من طرف الدولة التي منحت لأشخاص معنويين وماديين.

- وعلى أراضي المزارع النموذجية التجريبيةfermes pilotes.

- حدد تاريخ 18 فيفري 2012 كآخر موعد لتعميم العملية على المستثمرات المعنية و التي تم تصنيفها حسب المساحة. وقدتم منح 191 عقد حق امتياز من 153.900 مستثمرة سجلت لطلب حق الامتياز

2.1.3 استحداث مستثمرات زراعية وأخرى لتربية المواشي، وذلك وفق القرار الوزاري رقم 108 الصادر في فيفري 2011 والتعليمة الوزارية رقم 246 الصادرة في 24 مارس 2011.

3.1.3.عقد الشراكات من أجل المستثمرات التجريبية النموذجية: بقرار من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية رقم 219 بتاريخ مارس 2011 . إعادة تهيئة المستثمرات التجريبية القديمة وفتح شراكات جديدة.

4.1.3.حيازة الملكية العقارية الزراعية APFA : لا تخص هذه الحيازة إلا الأراضي في المناطق الصحراوية وأي مناطق أخرى لا يتم تمليكها إلا بموجب التعليمة الوزارية رقم 108 الصادرة في 23 فيفيري 2011 على مساحة 730.910 هكتار ويبلغ عدد المستفيدين 109.160 مستفيد.

5.1.3.حماية الأراضي الزراعية: وذلك بموجب الإصدارات القانونية التالية:

- القانون 08-16 الصادر 03 أوت 2008 للتوجيه العقاري.

- الأمر رقم 01 الصادر في 11 أفريل 2011 والتعليمة الوزارية المشتركة رقم 191 الصادرة في 29 مارس 2011 بين وزارتي الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- تعليمة الوزير الأول رقم 233 الصادرة في 12 أفريل 2011 بتخصيص مساحات عقارية لبناء مساكن بغرض حماية الأراضي الزراعية.

2.3. **التسيير المؤسساتي للأراضي الزراعية في الجزائر**: تقوم الدولة حاليا بتسيير العقار الزراعي ملك لها دون الملكيات والحيازات الخاصة عن طريق مؤسسات جهوية تنتظم تحت مركزية تسيير وزارة الفلاحة، وبالنسبة للتسيير الضريبي فهو من مهام الديوان الوطني للأراضي الزراعية. يقوم على تسيير الأراضي الزراعية أو العقار الزراعي في الجزائر الترتيب المؤسساتي التالي:

■ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: يترأس الوزير على مستوى الوزارة مديرية التنظيم العقاري وحماية التراث العقاري. من مهام الوزارة الخاصة بتسيير الأراضي الزراعية وضع مشاريع لقوانين وتنظيمات خاصة باستغلال الدواوين العقارية الزراعية والغابية والرعوية.[8]

■ 2.2.2..**الديوان الوطني للأراضي الزراعية**: ONTA : هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المادية والاستقلالية المالية تقوم بمهامها الإدارية تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتحصل الديوان على موارده من دعم الدولة وعوائد موارد صندوق الديوان من القروض والمنح و التبرعات. يتفرع الى مديريات جهوية ثم الى مديريات فرعية ولائية على مستوى كل ولاية. تندرج مهام الديوان في تسيير العقار الزراعي وتنظيم سوق العقار[9]

■ **مديريات المصالح الفلاحية** DSA: تعمل تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، عددها 48 مديرية، واحدة في كل ولاية. كل مديرية تتفرع من 6 إلى 20 تقسيمة في كل ولاية، حسب مساحة الولاية الفلاحية. حيث كل تقسيمة تغطي 1 إلى 8 بلديات بالولاية. حاليا يوجد452 تقسيمة على المستوى الوطني. مهامها متابعة ميدانية لتطبيق القوانين الخاصة بتسيير العقار الزراعي مع المستثمرات والأفراد.

■ **المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية**

■ BNEDER يقوم خبراء و تقنيي هذا المكتب بدراسات تقنية واقتصادية بخصوص فعالية سياسات العقار الزراعي على مستوى المستثمرات الزراعية والرعوية.

3.3.التسيير المالي (الضريبي) للعقار الزراعي: لقد خضعت الضريبة على العقار الزراعي للنظام المطبق على الضريبة العقارية للممتلكات الغير مبنية منذ الاستقلال وكانت هذه الأخيرة تطبق على الممتلكات الغير مبنية بصفة عامة من أراضي مزروعة ورعوية والغابات. تعتبر هذه الضريبة ذات قيمة ايجارية حسب القرار رقم 9حسب المسح الوطني بمقدار قدره 25% حسب طبيعة الزراعة والملكية[10]. وفق قانون المالية هذه الضريبة هي اقتطاع قدره 18%من المردود، وعدا هذه الضريبة فالضرائب الأخرى على نشاطات القطاع تعتبر ضريبة ثابتة لم تكن تمييز بين القطاع الخاص الذي يمثل 60% من الأراضي وقطاع التسيير الذاتي على أجود الأراضي. لم يتم اعتماد نظام ضريبي حقيقي إلا ضمن قانون 1987 للتوجيه العقاري الذي حدد طبيعة الاستغلال للأراضي الزراعية وقد اعتمدت الدولة الضريبة التأجيرية حيث تتم تسوية الضريبة من طرف مستغلي ومالكي الأراضي على مستوى البلديات-بالنسبة للممتلكات المبنية والغير المبنية- حيث لم يتم التمييز بين الضريبتين إلا سنة 1992.

الجدول2: الضريبة العقارية حسب المناطق الزراعية

المنطقة	الأراضي المسقية (دينار جزائري/هكتار)	الأراضي الغير مسقية (دينار جزائري/هكتار)
A	15000	3000
B	10000	2000
C	5000	1000
D	800	

المصدر: قانون المالية التكميلي 2010، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2010/08/29

يتم تطبيق هذه الضريبة على المساحة الزراعية بقيمة ضريبية محددة للهكتار الواحد حسب المناطق ، حيث تقتطع ضريبة مقدارها 3% من الاقتطاعات الزراعية[11]، أما بالنسبة للمباني على مستوى المستثمرات كالمستودعات فهي معفاة من الضريبة. لتوضيح أكبر للضريبة الزراعية تم إعادة صياغتها في قانون المالية التكميلي لسنة 2010. حيث يدفع الفلاحون على مستوى الديوان الوطني للأراضي الزراعية ONTA ضريبة تعادل 5% كرسوم مستردة بموجب حق الامتياز حسب البند 40[12]، الاقتطاعات تتم وفق المناطق – هذا يعود لاختلاف الخصائص الزراعية بين المناطق-كما هي موضحة في الجدول.

4. **سياسة تسيير الموارد المائية في الزراعة**: إن المساحة المسقية والمستخدمة فعليا تتجاوز 4% من المساحة الزراعية المستخدمة أي ما يمثل 350.000 هكتار. تضمن هذه المساحة تغطية سنوية بنسبة 40% من الإنتاج الزراعي الكلي. اللجوء للري الزراعي للرفع من مردود الإنتاج يعتبر حتميا في ظل الظروف المناخية القاسية خاصة في فصل الصيف ولكن حتى في فصل الشتاء يكون هناك لجوء اضطراري لتكملة الموسم بالري الزراعي.

1.4. **واقع الموارد المائية في الجزائر**: الموارد المائية في الجزائر تقدر إجمالا بحوالي 17.2 مليار م3/السنة حيث:[13]

■ 12 مليار م3 على مستوى المناطق الشمالية للبلاد

- 10 مليار م3 تمثل المياه السطحية.

- 2 مليار م3 تمثل المياه الجوفية

■ 5.2 مليار م3/السنة في المناطق الصحراوية

- 0.2 مليار م3 تمثل المياه السطحية

- 5 مليار م3 تمثل مياه جوفية.

يتم تسيير منسوب المياه السطحية والجوفية في الجزائر عن طريق خمس وكالات تتوزع على كامل التراب الوطني والتي تسيير كل واحدة الموارد المائية على مستوى حوض هيدروغرافي. لقد تم وضع هذه الوكالات قيد العمل منذ سنة 1996 اثر إعادة هيكلة قطاع الموارد المائية، حيث جاءت هذه الإصلاحات في إطار سياسة تسيير المياه PGE. كما قامت الدولة بوضع برنامجا يدعى البرنامج الوطني للمياه PNE لآفاق سنة 2030 يتضمن توسيع إمكانات الدولة في تعبئة الموارد المائية كتحلية المياه المالحة.

تعبئة الموارد المائية :تتم تعبئة الموارد المائية في الجزائر كالتالي:[14]

■ تعبئة الموارد السطحية: حاليا هناك 65 سد لتعبئة الموارد المائية السطحية حيث 41 منها في حالة استغلال تام تتوزع على الأحواض الهيدروغرافية ولديها سعة إجمالية للتعبئة والتخزين تقدر بمقدار 9 مليار م3 حيث هذه السعة كانت لا تتجاوز 4 مليار م3 في سنة 2000 و7 مليار م3 سنة 2010.

■ تعبئة الموارد الجوفية: تزخر الجزائر بموارد مائية جوفية معتبرة تأتي من المياه القارية البينية nappes du continental intercalaire (CI) ومن المركب النهائي Complexe terminal (CT) المخزون المائي، يقدر هذا المخزون ب 5 مليار م3/السنة والذي يمكن استغلاله بدون أي خطر لكن قد يتسبب في اختلال هيدروديناميكي في جوف الأرض.

■ المياه الغير تقليدية : تعتمد تعبئة المياه من مصادر أخرى على تقنيات صناعية والسبب للجوء لهذه الطرق يعود لنقص المياه التقليدية والتي تأتي من التساقط والتي لا تغطي الطلب المتزايد على الماء. التقنيات التي تعتمد عليها الدولة في تعبئة هذه الموارد المائية هي ثلاث:

■ تحلية مياه البحر

■ تنقية المياه المالحة الجوفية والسطحية

■ تطهير المياه المستعملة وإعادة استخدامها.

2.4.**التسيير المؤسساتي للري الزراعي في الجزائر**: يتم تسيير وتنظيم المهام في قطاع الري الزراعي الذي هو في حقيقة الأمر فرع من قطاعي الزراعة والموارد المائية تحت رعاية وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الموارد المائية و البيئة على النحو التالي.

1.2.4.**على مستوى الإدارة المركزية**

القطاع الفرعي مسير من طرف مديرية الري الزراعي والتي تتفرع مهامها على ثلاث مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للأحواض الكبيرة - المديرية الفرعية للري الصغير والمتوسط.

- المديرية الفرعية للاستغلال في الري الزراعي.

2.2.4.**مؤسسات تهيئة المنشآت**

- تهيئة منشآت أحواض الري الكبيرة في الفترة بين 1970 وسنة 1980 كان مهمة الإدارة المركزية التابعة للوزارة الوصية فرع الري الزراعي. لكن منذ سنة 1987 الإدارة المركزية قامت بإنشاء الوكالة الوطنية لإنشاء و تسيير معدات الري للسقي و صرف المياه AGID . منذ سنة 2005 إلى يومنا هذا مهمة الري للأحواض الكبيرة موكلة للديوان الوطني للسقي والصرف ONIDجاء هذا الديوان بعد عملية تحويل وكالة تسيير السقي والصرف إلى خمس دواوين جهوية للأحواض المسقية زيادة على الديوان الوطني للسقي والصرف الصحي.

- تهيئة منشآت الري الصغير والمتوسط يتم عن طريق المصالح اللامركزية المسؤولة عن الري مثل مديرية الموارد المائية للولايات، اللجنة العليا للتنمية الزراعية للمناطق الصحراوية.

- أما بالنسبة لتهيئة المنشآت على مستوى مستثمرات الفلاحين فيتم ذلك عن طريق الدعم المالي المقدم من طرف FNRDA الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و ذلك من أجل تكثيف الإنتاج الزراعي أهم المهام التي تحضى بالدعم هي تعبئة مياه الآبار و شبكات الري داخل المساحات.

3.2.4.**تسيير و استغلال منشآت الري**: يخضع تسيير قطاع المياه منذ سنة 2005 الى يومنا لقانون المياه رقم 05-12 الذي جاء بديلا لقانون 1983 رقم 83-17، المتمم والمعدل سنة 1996 بالقانون رقم 96-13.

1.3.2.4.**تسيير واستغلال الأحواض الكبيرة للري** حيث مساحتها الإجمالية والمهيأة تقدر بحوالي 230.000 هكتار. إلى غاية 2005 مهمتا تسيير واستغلال الأحواض المسقية الكبرى كانت تحت إشراف دواوين الأحواض المسقية التي كانت لها صفة مؤسسات حيث تمويلها كان يأتي من بيع الماء. هذه الدواوين للأحواض المسقية كانت منقسمة الى مجموعتين"

- دواوين الأحواض المسقية ذات الكفاءة الجهوية: عددها خمسة (الطارف، متيجة، شليف، حابرة و السيق و واد الريغ)

- دواوين الأحواض المسقية ذات الكفاءة المحلية: عددها أربعة (بشار، مسيلة، بويرة، و تلمسان) تحت إدارة و رعاية الولاة مساحتها تقدر ب 17.300 هكتار.

منذ سنة 2005 إلى غاية يومنا هذا تسيير واستغلال الأحواض الكبيرة المسقية هي مهمة الدواوين للأحواض المسقية تحت إشراف الديوان الوطني للسقي والصرف الصحي ONID.

2.3.2.4.**تسيير واستغلال مساحات السقي الصغيرة والمتوسطة** والمقدرة بأكثر من مليون هكتار تحت إشراف الإدارة المرتبطة بالمستخدمين أو عن طريق جمعية الفلاحين للأراضي المسقية وفي أغلب الأحيان عن طريق المستخدمين أنفسهم.

3.4.**التسيير التقني للموارد المائية في الزراعة**: عمدت السلطات المعنية منذ الاستقلال على تطوير وتجهيز الأحواض المسقية

على مستوى التراب الوطني لترفع من المساحات المسقية وذلك بشتى تقنيات الري من التقطير والرش المحوري كبدائل للري التقليدي الذي تصل فيه نسبة اهدار الماء لأكثر من 60%.

الجدول3: تطور المساحات المسقية من 1962-2015

	المساحات	1962	1986	1999	2008	2012	2013	2014	2015
GPI	المساحة المجهزة	105500	145120	156000	213378	229907	231737	260600	
	المساحة المسقية	44000	66170	50500	39923	97310	86000		
PMH	المساحة المجهزة		290000	350000		1000000			
	المساحة المسقية	120000		300000	776975	967268	1033259		
مجموع المساحات المجهزة				456000		1229907			
مجموع المساحات المسقية		164000	282000	350000	816898	1064578	1119259	1228111	*1260050

المصدر: FAO AQUASTAT, rapports, profil de l'Algérie, 2015 (*2015: SAN, analyse de l'état de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie CREAD, mars 2018)

ارتفع عدد الأحواض المسقية من سبعة أحواض فقط سنة 1962 الى 36 حوض مسقي كبير سنة 2014. كما عرفت السدود الصغيرة والمتوسطة PMH ارتفاعا نسبيا من 304 سد الى 520 سنة 2014 (هي آخر سنة احصاء للمساحات المسقية في الجزائر). نستنتج من معطيات الجدول أن تغطية السقي الزراعي مصدره الأساسي هو السقي الصغير و المتوسط بما فيها الآبار خاصة والسقي بفيضان السدود Epandage des crues.

تمثل أحواض السقي الكبيرة GPI المسقية بمياه السدود 20% فقط من اجمالي أحواض السقي في الجزائر بينما يمثل السقي الصغير والمتوسط PMH أي المساحات المسقية بالآبار 80%.

الجدول 4: تطور عدد الأحواض المسقية الكبيرة GPI والسدود الصغيرة (1962-2014)

السنوات	1962	1999	2004	2009	2011	2012	2014
عدد الأحواض المسقية	07	15	17	24	28	29	36
السدود الصغيرة	العدد	304	341	428	463	472	520
	سعتها(hm^3)	27.5	32	43	61	59	74

المصدر: وزارة الموارد المائية - مديرية الري الفلاحي تقرير شامل 2013-

ارتفعت المساحات المسقية خاصة بعد تطبيق المخطط التنفيذي لاقتصاد المياه سنة 2000 حيث ارتفعت من 350000 هكتار سنة 2000 الى 816898 هكتار سنة 2008، حيث 58% بالسقي التقليدي و 23% بالرش المحوري و 19% بالتقطير.[15]

4.4. التسيير المالي للموارد المائية في الزراعة

بالنسبة للتسيير المالي لمياه الري الزراعي لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار إيرادات ونفقات القطاع، فالنفقات تتمثل في إنفاق الدولة على قطاع الري الزراعي بينما جانب الإيرادات فهو مداخيل القطاع من بيع مياه الري لمستعمليها و هم الفلاحين والمزارعين وتتجدد هذه الإيرادات حسب تسعيرة مياه الري الزراعي المتبعة من طرف الدولة.

1.4.4.الإنفاق على قطاع الري الزراعي والدعم المالي لتطويره : بهدف تحقيق الأمن المائي في الجزائر خصصت الدولة مبالغ مالية معتبرة للنهوض بقطاع المياه بصفة عامة فقد انتقلت الحصة المخصصة للموارد المائية من متوسط نفقات التجهيز الكلية للدولة من 36.2 مليار دينار للفترة الممتدة من (1990-2000) إلى مقدار 279 مليار دينار خلال الفترة (2001-2013)، أي أن نفقات التجهيز على الموارد المائية بما فيها تجهيزات الري الزراعي والسدود الصغيرة retenues collinaires قد تضاعفت أربع مرات بين الفترتين بزيادة +383%[16]. اندرجت مخصصات الدولة للنهوض بقطاع المياه عبر ثلاث برامج في إطار دعم التنمية الاقتصادية تمثلت في التالي:[17]

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) PSRE حيث النفقات على قطاع المياه سجلت ارتفاعا قدر في المتوسط بحوالي 136% مقارنة بالفترة 1990-2000، حيث مثلت نفقات التجهيز على قطاع المياه 13% من نفقات التجهيز الكلية للفترة 2001-2004.

- البرنامج التكميلي لدعم التنمية (2005-2009) PCSC: في هذا البرنامج الخماسي مثلت نفقات قطاع المياه 20% من نفقات التجهيز الكلية، حيث ارتفعت نفقات التجهيز في قطاع المياه بنسبة 279% مقارنة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) منتقلة من 154.44 مليار دينار إلى 499.8 مليار دينار بين الفترتين.

- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): ارتفعت حصة نفقات التجهيز في قطاع المياه بنسبة 33% مقارنة بالبرنامج التكميلي (2005-2009)، محافظا على نفس النسبة من مخصصات نفقات التجهيز الكلية المقدرة ب 20%.

2.4.4.الدعم المالي لترقية قطاع الري الزراعي في اطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تبنى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية FNDRA دعم الري الزراعي، و أولوية هذا الدعم تتجه للزراعات التي تحتاج إلى السقي خاصة الحبوب، البستنة، النخيل، الزراعات الصناعية... من خلال:[18]

- دعم عمليات التنقيب على الموارد المائية لعمق 150 متر كحد أقصى1500.000 دينار/للوحدة، حفر وبناء بئر بدعم 250.000 دينار/للوحدة.

- إنشاء هياكل للتخزين الوسيطة التي تتمثل في أحواض

لجمع المياه بهياكل الاسمنت 100م3 بقيمة 250.000 دينار/للوحدة، الأحواض بالطين (عملية الحفر والردم) ومغطاة بالبلاستيك لحجم تخزين 1500 م3 بدعم 200.00دينار/للوحدة، حجم تخزين 3000 م3 بدعم 300.000 دينار/للوحدة، و حجم تخزين 4500 م3 بدعم قدره 400.000 دينار/للوحدة.

• يدعم الصندوق أجهزة الضخ ولوازمها ب 500.000 دينار ، و أجهزة السقي بالرش ب 200.000دينار، كما تدعم كل قطعة أرض ذات مساحة 5 هكتار على الأكثر بثلاث تركيبات مكونة من 24 مرش للمجموعة بقيمة 200.000 دينار/للوحدة و بثلاث رشاشات حلزونية للمزرعة الواحدة بقيمة 200.000 دينار/للوحدة.

• دعم صف واحد من مرشات مصغرة ب 600.000 دينار/ للهكتار ودعم شبكة السقي بالتقطير بمبلغ 200.000 دينار للهكتار.

• تهيئة شبكات توزيع مياه السقي، حيث تم دعم إعادة الاعتبار لأنابيب توزيع المياه ب 250 دج/متر خطي لزراعة الحمضيات والنخيل، ودعم إنشاء مصارف جديدة للمياه 600 دينار/متر خطي، دعم إعادة الاعتبار لشبكة السقي في الحقل 800 دج/ متر خطي لزراعة النخيل.

• دعم إعادة الاعتبار للفقارة والزراعة في الواحات من خلال دعم تهيئة الشبكات ب 10.000 دج للانجاز، و 700 دج/ للمتر خطي لصيانة ممرات الصرف، و600 دينار/للمتر خطي لصيانة الممرات الأساسية، 500 دج/للمتر خطي لصيانة الشبكات الثانوية

كما عمدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من خلال البرنامج الخماسي لاقتصاد المياه (2010-2014) المسجل في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي تطبيق القرار رقم 522 الصادر 12 جويلية 2011 الذي يحدد دعم ترقية أنظمة الري المقتصدة للمياه في المساحات المسقية. هذا القرار يستهدف رفع المساحات المسقية الى 1.6 مليون هكتار ودعم المساحات المسقية بالطرق الحديثة إلى 977.000 هكتار.[19]

3.4.4.سياسة تسعير مياه الري الزراعي

بعد الاستقلال وفي ظل النظام الاشتراكي الموجه وضعت الدولة تسعيرة رمزية لاستهلاك الماء تتوافق والأهداف الاجتماعية للمرحلة، إلى أن جاء قانون المياه رقم 17-83 الصادر في 16 جويلية 1983 حيث كانت تسعيرة الماء تحدد بشكل نظامي دون التمييز بين القطاعات المستهلكة. وبصدور القانون التنفيذي في 16 ماي 1998 تم تحديد قيمة الماء المستخدم للري الزراعي من 1 إلى 1.25 دينار/م3 تتحدد التسعيرة حسب طريقة الري المتبعة.[20]

تم احتساب هذه التسعيرة على أساس تكاليف الاستغلال لسنة 1993(سنة مرجعية)، لكن ارتفعت التكاليف بعد هذه السنة ارتفاعا كبيرا خاصة تكلفة الطاقة الكهربائية والأجور لكن التعريفة لم تتغير منذ 1988 إلى غاية إصدار القرار التنفيذي الصادر في 9 جانفي 2005 أين تم تحديد تسعيرة المتر المكعب لماء الري الزراعي بمقدار 2.50 دينار/م3 .[21]

يتم إمداد المستثمرات أو الفلاحين بمياه الري الزراعي بطلب حصص من المياه للري بعد تسجيلهم لدى دواوين الأحواض المسقية OPI الجهوية أو الولائية يكون الترخيص بالإمداد وكما تحدد حصة المياه الموزعة حسب المنطقة ونوع الزراعات المسقية وكذا تقنية الري المتبعة والوفرة في الموارد المائية في السدود حسب حجم التعبئة لكل سنة.

تعتبر تسعيرة الماء للري الزراعي منذ 2005 إلى يومنا ضعيفة مقارنة بتسعيرة المياه الموجهة للاستهلاك الشروب AEPوالمياه الموجهة للصناعة، فهي لا ترقى لتسيير فعال للأحواض المسقية ولا تغطي سوى 20% من التكلفة الكلية (تغطي فقط تكلفة الكهرباء). الفارق بين التسعيرة أي مردود بيع الماء للفلاحين والتكلفة الحقيقية لمياه الري الزراعي هي على عاتق الدولة تقدم على شكل دعم تجهيزي لقطاع الري الزراعي الذي يصل إلى 80% يقدمها FNDRA للأحواض المسقية الصغيرة والمتوسطة.[22]

3.انعكاس سياسة التجديد الريفي و الفلاحي على الاستخدام المستدام للموارد الأرضية: نتعرف على انعكاس سياسة التجديد الريفي و الفلاحي على تسيير الموارد الأرضية من خلال هذه المؤشرات

1.3.انعكاس سياسة التجديد الريفي والفلاحي على الأراضي المزروعة في الجزائر

الجدول5 : تطور الأراضي الزراعية من المساحة الكلية (1961-2017)

السنوات	الأراضي الزراعية مليون هكتار	%من مساحة الوطن
1961	45.471	19.09
1973	44.304	18.602
1982	39.107	16.42
1991	38.622	16.216
1997	39.69	16.66
2000	40.021	16.80
2006	41.18	17.29
2009	41.38	17.37
2012	41.39	17.38
2015	41.45	17.40
2016	41.36	17.36
2017	41.33	17.35

المصدر: https://donnees.banquemondiale.org/

لم تعرف المساحات المزروعة عموما ارتفاعا كبيرا بعد تدنيها في سنوات الثمانينات إلا منذ 2005 حيث ارتفعت نسبيا لكن بقيت بعد ذلك ثابتة لم تتعدى حدود 42 مليون هكتار رغم تطلعات سياسة التجديد الفلاحي التي هدفت الى الرفع من المساحات المزروعة. في مقابل المساحات المزروعة الثابتة منذ 2005 عرف الانتاج الزراعي تطورا مهما حيث من سنة 2000 الى سنة 2015 حققت زراعة الحبوب نموا قدر بحوالي 75% وزراعة البقوليات ارتفاعا بمعدل 300% و الحمضيات 210% والحليب 134%.[23] بصفة عامة حققت معظم الزراعات تحسنا وهذا نتيجة برامج التكثيف التي تضمنتها سياسة التجديد الريفي والفلاحي و يمكن ارجاع هذا التطور في الانتاج الزراعي -حيث الزراعة المحلية تلبي 70%من متطلبات المجتمع بالنسبة للغذاء- الى الاستخدام المكثف للمدخلات وخاصة المبيدات والأسمدة الكيمياوية حيث هذا يتسبب في تلويث الأراضي والمياه خاصة الجوفية بسبب تغلغل المياه المحملة بالنترات القادمة من الأسمدة الزراعية في جوف الأرض. يوضح الجدول التالي التطور في استهلاك الزراعة للأسمدة في الجزائر.

الشكل1: تطور استخدام الأسمدة الكيماوية NPK في الفترة 2002-2014 (10^3 وحدة)

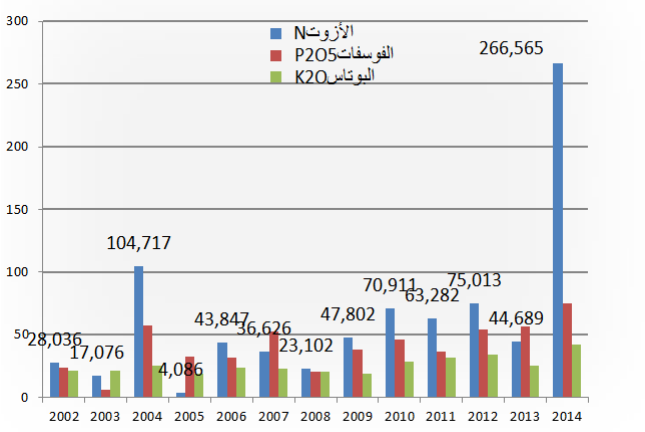

المصدر: إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة FAO ، على الموقع: www.fao.org/faostat

عرفت الزراعة تطورا كبيرا في استهلاك المخصبات الكيميائية وخاصة الآزوتية بعد دخول سياسة التجديد الريفي والفلاحي حيز التطبيق وهذا لأنها تعتمد على تكثيف المحاصيل الزراعية في الهكتار، فقد انتقلت من 23.102 ألف وحدة آزوتية مخصبة سنة 2008 الى 266.56 ألف وحدة آزوتية مخصبة سنة 2014.

الاستخدام المفرط للأسمدة الآزوتية يتسبب في تلويث الأراضي والمياه حيث يصل استخدامها بمعدل 4 الى 5 قنطار للهكتار بالنسبة لزراعة الخضر والأشجار بينما المقدار المستحب لا يتجاوز 1.5 قنطار/هكتار. كما يعتبر مهما لاستدامة الأراضي والمياه وحمايتها من التلوث اتباع الزراعة المتناوبة مع البقوليات، كون هذه الزراعة تغني التربة بالآزوت الطبيعي.

2.3. **تسيير المساحات الغابية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي:** هدفت الدولة من خلال برامج سياسة التجديد الريفي الى تثمين التراث الغابي حيث برمجت سنة 2010 انجاز عبر 30 ولاية و338 بلدية المشاريع التالية:[24]

- تشجير جديد لمساحة تعادل 36.000 هكتار.
- اعادة تفعيل مساحة غابية تعادل 118500 هكتار.
- تقوية وصيانة التجهيزات والبنى الغابية على امتداد 8400 كلم.
- المعالجة بالمبيدات لمساحة غابية تعادل 200ألف هكتار.
- انتاج 200الف م^3 من الخشب و 60 الف قنطار من الفلين.

الجدول التالي يوضح واقع تطور مساحة الغابات في الجزائر

الجدول6: تطور مساحات الغابات في الفترة من 1990 الى 2016

السنوات	94	96	98	2000	2002
مساحة الغابات كلم^2	16318	16142	15966	15790	15618
% من المساحة الكلية	0.685	0.678	0.67	0.663	0.656
السنوات	2008	2010	2012	2014	2016
مساحة الغابات كلم^2	17652	19180	19332	19484	19636
% من المساحة الكلية	0.741	0.805	0.812	0.818	0.824

المصدر: معطيات البنك الدولي

عرفت الفترة الممتدة من 1995 الى 2005 انخفاضا في مساحة الغابات بسب الحرائق. حيث سنة 1995 بلغت المساحات المحروقة 32157.44 هكتار، وسنة 2000 ارتفعت الى 55781.59 هكتار وقد بلغت سنة 2003 مساحة تعادل 11997.97 هكتار[25]. منذ سنة 2009/2008 ارتفعت مساحة الغابات حيث بلغت 19180كلم^2 سنة 2010 وهذا بعد تطبيق برامج التشجير ضمن سياسة التجديد الريفي في المناطق الجبلية.

3.3. **سياسة محاربة التصحر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي:** التصحر ظاهرة طبيعية وتهدد المساحات الزراعية خاصة في المناطق الجافة الصحراوية والشبه جافة. استهدف برنامج محاربة التصحر في سياسة التجديد الريفي مساحة مقدارها 238 مليون هكتار في 30 ولاية 965 بلدية بأربع برامج فرعية:[26]

- توسيع و تعزيز مشروع السد الأخضر.
- اعادة تأهيل المياه الجوفية.
- حماية واعادة تأهيل الممرات والطرقات.
- تطوير الزراعة الصحراوية.

البرنامج اجمالا استهدف محاربة التصحر على:

- 200 مليون هكتار في المناطق الصحراوية حيث تعرف

استغلالا عشوائيا للموارد.

- 36 مليون هكتار في السهوب و المناطق الشبه صحراوية.

- 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية المهددة بالانجراف.

4.3. برنامج توسيع المساحة الزراعية المستغلة واستصلاح الأراضي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي: عمدت الدولة من خلال برنامج استصلاح الأراضي بالامتياز والمتضمن في سياسة التجديد الريفي والفلاحي الى الوصول الى الاستصلاح ضمن337 مشروع على مساحة تعادل 341500 هكتار والتي تتطلع لتوفير 76447 منصب شغل منهم 5483 فلاح مستصلح بالامتياز. استطاعت في الواقع في نهاية 2016 توسيع المساحة المستغلة الى 250000 هكتار فقط.[27]

4.انعكاس سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على الاستخدام المستدام للموارد المائية

نتعرف على واقع التسيير المستدام للمياه ضمن سياسة التجديد الريفي والفلاحي

1.4. تطور استخدام المياه لأغراض الزراعة

يبين الشكل تراجع في استخدام المياه في الزراعة من 2620 مليون م^3 سنة 1975 الى 2029 مليون م^3 سنة 1999. بينما تطور حجم المياه الموجهة للاستخدام الزراعي من سنة 1999 الى 2009 بنسبة تعادل تقريبا 49% وهذا يعود للزيادة التي عرفتها المساحات المسقية. تستهلك الزراعة سنويا الحجم الأكبر من المياه حيث مثلت نسبة الاستهلاك سنة 1980 مايعادل 74% من الحجم الكلي للمياه المستخدمة ومثلت هذه النسبة سنة 1990 مقدار 60% وسنة 2001 نسبة 61.19%.[28]

الشكل2: تطور حجم المياه المستخرجة للاستخدام الزراعي، الغابات و الصيد (بالمليون م^3) من سنة 1975 الى 2012

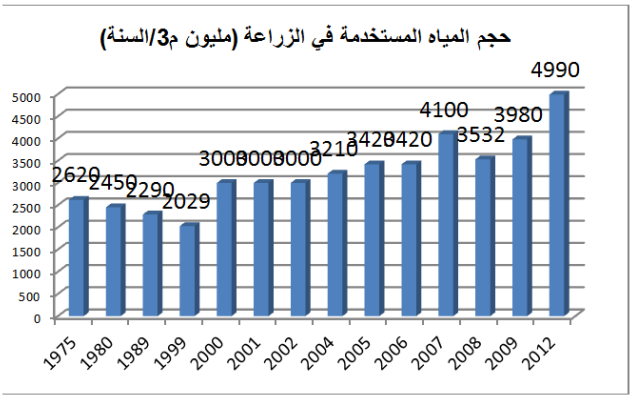

المصدر: - احصائيات (1975-1999) ONS. (2006). compendium national sur les statistiques de l'environnement. projet mis en œuvre sous la supervision technique d'eurostat. P14.
- احصائيات (2000-2009) ONS (2013). statistiques sur l'environnement. collections statistiques N° 177/2013. série C. statistiques régionales et cartographie. P21.
- احصائيات 2012 FAO AQUASTAT. rapports. Algérie2015

منذ سنة 2009 اتجهت الدولة الى سياسة تغطية الري الزراعي على الآبار أي على استخراج المياه الجوفية، فقد تم سقي 881996 هكتار سنة 2013 بواسطة مياه الآبار أي 86.72% من المساحات الزراعية الكلية المسقية، مقابل 116031 هكتار تم سقيها بمياه السدود والمياه المجتمعة بين التلال retenues collinaires بنسبة 11.4% من مجموع المساحات المسقية.[29]

2.4.مصادر استخراج المياه للري الزراعي: تستهلك جميع القطاعات الاقتصادية سنويا مايعادل 8425 مليون م^3 /السنة (تقرير Aquastat/Fao 2015) حيث 57% أي 4800 مليون م^3 من المياه السطحية، و 35.6%(3000 مليون م^3 من المياه الجوفية) والباقي من معالجة المياه المستعملة وتحلية مياه البحر كما هو موضح في الشكل

الشكل3: مصادر المياه المستخدمة في الجزائر

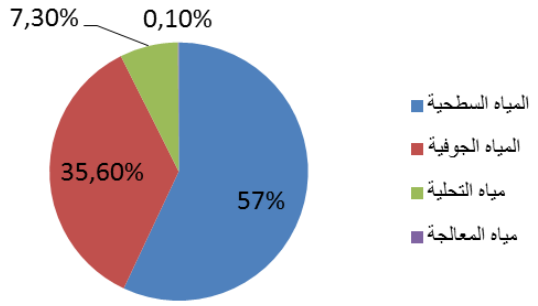

المصدر: FAO AQUASTAT، تقرير عن الجزائر 2015

تستهلك الزراعة 59% من المياه المستخرجة سنويا أي مايعادل 4990 مليون م^3 بينما تستهلك الصناعة 5% (415 مليون م^3) واستهلاك السكان أي البلديات يمثل 36% (3020 مليون م^3).[30]

تستهلك الزراعة الحجم الأكبر من احتياجاتها من المياه الجوفية خاصة بعد دعم الدولة لاستخراج المياه الجوفية لأغراض الري الزراعي ضمن برنامج التجديد الفلاحي كما يوضح الشكل.

الشكل4: مصادر مياه الري الزراعي منذ سنة 2013

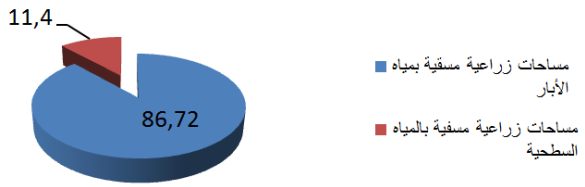

المصدر: Bouziani Naima, Eau, environnement et énergies renouvelables vers une gestion intégrée de l'eau en Algérie, Thèse de doctorat en sciences de gestion, université Abou beker Belkaid, Tlemcen, 2015

يعتبر استخدام المياه الجوفية اجراء منافي تماما لأهداف التسيير المستدام فهو استهلاك لمورد غير متجدد والإفراط في استخراجه اخلال بالتوازن البيئي و الهيدروغرافي. يعتبر اعتماد الزراعة بنسبة 86.72% على المياه الجوفية خطرا يهدد الاستدامة البيئية. يمثل البديل الأحسن الذي يجب أن تعمل السياسات الزراعية على ترسيخه هو تجميع مياه الأمطار والمياه السطحية لاستخدامها واعتماد الزراعة المطرية.

3.4. **واقع صرف المياه ومعالجة ملوحة الأراضي الزراعية المسقية:** تساهم عملية صرف المياه في منع تراكم الكيماويات والملوثات، خاصة الملوحة التي تسبب انخفاض آجل في خصوبة التربة لكن يعتبر هذا الجانب المهم مهملا من طرف سلطات تسيير القطاع الزراعي ولم توليه سياسة التجديد الريفي والفلاحي أهمية، حسب الاحصائيات المتاحة لسنة 1999 -حيث هناك غياب تام للدراسات والإحصائيات في هذا الجانب- نجد أن فقط 13.4% من المساحات المجهزة للسقي وكذا الغير المسقية أي المغمورة بالمياه هي خاضعة ومهيأة للصرف أي 61060 هكتار من أصل 1176907 هكتار فقط.[31]

5. النتائج

نستخلص من خلال دراستنا التحليلية و كإجابة للتساؤل المطروح ان سياسة التجديد الريفي والفلاحي التي تبنتها الدولة لا تستجيب لمبادئ التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية ،

- حيث المساحات المستغلة في الزراعة لا تتعدى نسبتها من المساحة الزراعية الكلية 20% وهي في انخفاض و ليس العكس رغم التزائد في الطلب على المنتجات الزراعية وهذا يثبت الاستخدام الكثيف للأراضي الزراعية أي استخدام مفرط للمدخلات في الهكتار الواحد من أسمدة ومخصبات و أدوية وهذا يتسبب في انخفاض في خصوبة هذه الأراضي على المدى الطويل، كما أن ترك الأراضي 80% من الأراضي الزراعي كبراري ومساحات رعوية دون زراعة أي بور ودون غطاء نباتي يجعلها عرضة للانجراف والتعرية ويرفع من فضاءات التصحر.

- أما بالنسبة للغابات، لم تعرف الجزائر توسعا ملموسا لمساحة الغابات والتي تعتبر رئة الطبيعة حيث أهميتها كبيرة لتحقيق الاستدامة البيئية بل ان الغابات في الجزائر عرضة للقطع والحرائق

- يستهلك الري الزراعي في الجزائر تقريبا نسبة 60% من المياه المستخرجة للاستخدام وهي نسبة كبيرة جدا اذا ما قورنت بمستويات الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع ، حيث نسبة الانتاج الزراعي التي تنتج عن الزراعة المسقية لا تتعدى متوسط 40% من اجمالي الانتاج الزراعي السنوي.

- تتم تغطية الري الزراعي منذ سنة 2013 بنسبة 86% تقريبا من المياه الجوفية وهو مخزون الافراط في استهلاكه يتسبب في الاخلال بالتوازن الهيدروغرافي و البيئي.

- لم تخضع تسعيرة مياه الري للجدوى الاقتصادية مما تسبب في اهدار هذا المورد ولا تسمح عائدات هذه التسعيرة بصيانة أنابيب ومعدات الري حيث كلها تعود الى فترة قديمة وحسب تصريحات من الديوان الوطني للسقي ومن الفلاحين فان فوترة مياه السقي كلها جزافية نتيجة الضائع من المياه على مستوى التوزيع.

- تستحوذ الزراعة المسقية بالطرق السطحية التقليدية على نسبة 58% اجمالي الزراعة المسقية و هي تقنية مبذرة للمياه.

- سياسة التجديد الريفي والفلاحي لسنة 2009 أدخلت برامجا تنموية استطاعت من خلالها تنمية الزراعات الاستراتيجية والانطلاق في مشاريع حيز التطبيق رفعت من استخدام الأسمدة الآزوتية والمكننة والطاقة والتي هي مصدرا مهما للتلوث الأرضي و الجوي والمائي.

6.الخاتمة

ان سياسة التجديد الريفي والفلاحي التي انتهجتها الدولة منذ مطلع سنة 2009 والتي استهدفت اعادة انعاش القطاع الزراعي حملت في اجراءاتها الكثير من البرامج. لكن من خلال الاجراءات التي سنتها الدولة لتسيير عوامل الانتاج الطبيعية في الزراعة لم تأتي بنتائج ايجابية تخدم استدامة هذه الموارد لا من ناحية التسيير المؤسسي ولا التقني ولا المالي. و بالتالي يمكننا نفي الفرضية المطروحة كإجابة مسبقة لإشكالية البحث ونؤكد أن التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية المستخدمة في الزراعة لم تكن محل اهتمام سياسة التجديد الفلاحي والريفي، من خلال هذه السياسة أولت الدولة أهمية أكبر لتكثيف المحاصيل الزراعية الاستراتيجية ونجد أنها تمكنت من تحقيق تحسنا ملموسا في الكميات المنتجة كما تم الاشارة لها، بينما البرامج الجوارية لاستصلاح الأراضي ومحاربة التصحر لم تحقق من خلالها نتائجا كبيرة.

نجد أن سياسة التجديد الريفي وباعتمادها على التكثيف الزراعي عززت استخدام الأسمدة والأدوية الزراعية مما تسبب في ارتفاع مستوى التلوث للأراضي والمياه من خلال مياه السقي المحملة بالكيماويات خاصة الآزوتية، وهناك العدد من الدراسات الخاصة بالتربة pédologiques في هذا المجال للعديد من المناطق لكن ليس هناك تثمين وطني لهذه النتائج والدراسات. كما أن هناك تدني كبير في عمليات صرف المياه من المساحات الزراعية خاصة المسقية مما يعرضها للملوحة و ينعكس ذلك سلبا على خصوبتها.

يجب الاشارة الى أن تقنيات الري الغير مقتصدة للمياه التي لم تتمكن الدولة من تخفيضها قبل التخلي عنها وإحلالها بالتقطير والرش المحوري تهدد هذا المورد اذا استمرت لاحقا.

سياسة التجديد الريفي والفلاحي قد أدرجت في برامجها

محاربة التصحر واستصلاح الأراضي بالامتيازpar concession وتكثيف الزراعات الاستراتيجية وحماية الأحواض المائية لكن لم تراعي التسيير الذي يحقق استدامة الموارد الأرضية والمائية.

في الأخير نستخلص أن سياسة التجديد الريفي والفلاحي قد انعكست سلبا على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية.

التوصيات: من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل اليها يمكننا أن نوصي باتخاذ الاجراءات والتدابير التالية ضمن السياسات الزراعية المسيرة للموارد

- ضرورة الادراج ضمن السياسات الزراعية مبادئ الاستدامة والتسيير المستدام للموارد الطبيعية الأرضية و المائية.

- عدم ترك الأراضي و المساحات دون غطاء نباتي لكي لا تكون عرضة للتعرية و الانجراف و التصحر و ذلك بالتوسع في المروج والمساحات الخضراء.

- زرع الوعي البيئيي لدى المزارع و المستثمر لأنه الفاعل الأساسي في تسيير الموارد و ذلك بربطه وتقريبه من الغرف الفلاحية وأجهزة الارشاد والتوعية الفلاحية.

- اتباع سياسة تجزئة الأراضي الزراعية عند السقي لكي يتم السقي بالتناوب للحد من السقي المفرط الغير مدروس.

- دعم الري بالتقنيات الحديثة المقتصدة للمياه كالرش المحوري والسقي بالتنقيط و التخلي عن الطرق التقليدية المهدرة للمياه.

- الاستثمار الفعلي في استصلاح الأراضي ودعم الزراعة الصحراوية والزراعة السهبية .

- اشراك المزارعين في البرامج الزراعية المحافظة على الموارد عن طريق الحوافز و القروض الميسرة و الامتيازات.

- تشجيع الزراعات المطرية، تشجيع ودعم المستثمرات على تجميع المياه السطحية عن طريق الأحواض والبرك لاستخدامها لأغراض السقي بدل استخدام المياه الجوفية التي تعتبر موردا ضمن التوازن البيئي والهيدروغرافي.

- الاستخدام المناسب والمتوازن للمخصبات الكيميائية والمبيدات العشبية والحشرية للمحافظة على التوازن الكيميائي للتربة والمياه ولتجنب تلويث الأراضي والمياه وحتى الهواء.

- ادخال زراعة البقوليات في التناوب السنوي لما لها من قدرة على رفع معدلات الآزوت الطبيعي بالتربة كما تساهم في تثبيته لتستفيد منه المحاصيل في التناوب دون اللجوء الى اضافة الأسمدة الآزوتية الملوثة.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

قائمة المراجع

[1]:MADR. (2012). Le renouveau agricole et rural en marche. Revue et perspectives.

[2]: MADR. (2012). Le renouveau agricole et rural en marche. Revue et perspectives.

[3]:MADR. (2012). Le renouveau agricole et rural en marche. Revue et perspectives.

[4]: مصطفى يوسف كافي. (2017). اقتصاديات الموارد و البيئة. عمان: دار الأكاديميون للنشر و التوزيع.

[5]:Ali. A. (2011). La législation foncière agricole en Algérie et les formes d'accés à la terre. options méditérraneènnes. Série B. études et recherches. N° 66.CIHEAM- Montpellier . pp. 3551-.

[6]: Ministère de l'agriculture et du développement rural. M. d. (2011). le foncier agricole. rapport sur la mise en oeuvre de la loi n°1003- du 15 août 2010 fixant les conditions et les modalités d'exploitation des terres du domaine privé de l'Etat.

[7]:S.Bedrani. (1995). l'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie. options méditerraneènnes

[8]: MADR. (s.d.). Consulté le septembre 12. 2019. sur www://www.minagri.dz

[9]:ONTA. (s.d.). Consulté le avril 25. 2018. sur http://www.onta.dz

[10]:MRE. (2015). ministère des ressources en eau.

[11]: ONS. (2013). statistiques sur l'environnement. collections statistiques n°1772013/. série C. statistiques régionales et cartographie. office national des statistiques .

[12]: ONS. (2013). statistiques sur l'environnement. collections statistiques n°1772013/. série C. statistiques régionales et cartographie. office national des statistiques .

[13]: ONS. (2013). statistiques sur l'environnement. collections statistiques n°1772013/. série C. statistiques régionales et cartographie. office national des statistiques .

[14] ONS. (2013). statistiques sur l'environnement. collections statistiques n°1772013/. série C. statistiques régionales et cartographie. office national des statistiques

[15]:FAO AQUASTAT. (2015). Profil de pays- Algérie. FAO.

[16]:Samia Akli. S. A. (2013). Le financement de la politique de l'eau en Algérie. Analyse du budjet d'équipement du secteur d'hydraulique (1990-2013). cahiers du Cread. n°118 . 5176-.

[17]: Samia Akli. S. A. (2013). Le financement de la politique de l'eau en Algérie. Analyse du budjet d'équipement du secteur d'hydraulique (1990-2013). cahiers du Cread. n°118 . 5176-.

[18]: Samia Akli. S. A. (2013). Le financement de la politique de l'eau en Algérie. Analyse du budjet d'équipement du secteur d'hydraulique (1990-2013). cahiers du Cread. n°118 . 5176-.

[19]:MRE. (2011). décision 552 fixant le dispositif de soutien sur le fond national de développement de l'investissement agricole"promotion des systèmes d'irrigation économiseur d'eau à la parcelle

.[20]: Guemraoui Chabaca. (2005). gestion des grands périmètres d'irrigation. l'expérience algérienne. actes de séminaire euro-méditerannéen. les instruments économiques de la modernisation des périmètres irrigués. Sousse. Tunisie.

[21]: Guemraoui Chabaca. (2005). gestion des grands périmètres d'irrigation. l'expérience algérienne. actes de séminaire euro-méditerannéen. les instruments économiques de la modernisation des périmètres irrigués. Sousse. Tunisie.

[22]:Valensuela. D. (2009). les modes de tarification et de distribution de l'eau pour l'agriculture dans le bassin méditéraneen. office international de l'eau

23]:Chehat. a. (2018). revue stratégique de la sécurité alimentaire et

nutritionnelle en Algérie. Cread.

[24]: Chehat, a. (2018). revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie. Cread

[25]:ONS, Eurostat. (2006). compendium national sur les statistiques de l'environnement.

[26]: Chehat, a. (2018). revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie. Cread.

[27]: Chehat, a. (2018). revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie. Cread.

[28]:Fao. (2019). Consulté le octobre 16, 2019, sur http://www.fao.org/faostat/fr/data/Ew

[29]:Bouziani Naima. (2015). Eau, Environnement et energies renouvelables,vers une gestion intégrée de l'eau en Algérie. Thèse de doctorat en sciences de gestion . université Abou beker Belkaid de Tlemcen

[30]: FAO AQUASTAT. (2015). Profil de pays- Algérie. FAO.

[31]: FAO AQUASTAT. (2015). Profil de pays- Algérie. FAO.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، (2021)، التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات.ص ص: 169-181